أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

7. أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

- لا ريب أن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشّا وعُرضة لمخاطر عدة. فاستمرارية اعتماد بعض الدول العربية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي. وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

- فعديدة هي الدول، متقدمة أو نامية، أقدمت فعلا على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها . البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر. وقد تمكنت بالخصوص بعض الدول التي لا تمتلك ثروات طبيعية أو بشرية من تسجيل قفزة نوعية في هذا الإطار، عكس بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية.

- انطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب:
  - اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية.
  - اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاختبار المخاطر الكامنة في استراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية.
  - إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع والتنمية.

- بصفة عامة، وبالإضافة إلى الموارد الطبيعية، والبشرية، ونوعية الإدارة الاقتصادية، تتأثر إمكانية التنويع الاقتصادي بعدة عوامل، بما في ذلك أهمية خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة، والانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات و بلوغها الأسواق الخارجية، وإدارة سياسة الصرف بطريقة محكمة من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف الحقيقية.

- وتلعب السياسات " الأفقية " دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار بحيث تمكن من توفير مناخ ميسر للأعمال يحد من التكاليف أو العقبات التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب. مبادرات أخرى لا تقل أهمية تقوم عليها السياسات الأفقية مثل تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، وتعزيز البحث والتطوير، وإنشاء بنية تحتية مناسبة وفاعلة لممارسة الأعمال.
- كما تتضح أيضا أهمية بعض السياسات "العمودية" التي تشجع القطاعات المتعرضة للمنافسة الخارجية بالنسبة للبلدان ذات الموارد الوفيرة. ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقائية، حتى يتسنّى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومجاراة منافسيهم، والتي تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية لتقلل من تكلفة اليد العاملة.

- من جهة أخرى، تحقيق تنويع اقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد. وتبين التجارب المختلفة أن نتائجها تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، والتي تحدّد المقاربة المعتمدة لصياغتها وتنفيذها وتقويمها. ويقتضي هذا حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط الشفافية.
- وبالتالي، يتبين أن نجاح التنويع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص. هذا الدور يتجلى أساسا، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين والتشريعات، والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية، خصوصا التعليم والتدريب.

- كما يشكل قطاع العلوم والتكنولوجيا أحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي. هذين العنصرين هما بصفة عامة غائبين في التجارب العربية للتنويع الاقتصادي. فالاستثمار في هذا القطاع، من خلال الاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد وتطبيع وتطويع التكنولوجيا والعلوم الحديثة وتحفيز مهارات والخلق والإبداع ، من شأنه أن يحد من التكاليف أو يوسع ويعمق مجال المنتجات من السلع والخدمات أو ينمي أو يطور قطاعات جديدة أو يحسن في الكفاءة ويزيد في الإنتاجية. فقد أثبتت التجارب الناجحة عبر العالم أن المزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية، بمقدار ما تتحقّق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة.

- بصفة عامة، التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب من البلدان العمل على وضع نهج متوازن في التنمية وتتطلب مزيجًا دقيقاً ومتجانسا ومتكاملا من الإصلاحات و الاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.
- إن الأولوية بالنسبة للبلدان العربية، خاصة المصدرة للنفط، هو تقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة، كتراجع عائدات النفط، و تنويع اقتصادها لتلبية حاجيات يد عاملة تتميز بازدياد سريع. فالعمل على توفير مناخ جيد للأعمال ، وقاعدة صناعية قوية و تكوين بمستوى عالٍ هي من بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد، ورفع نمو الناتجً المحلي الإجمالي، و زيادة الصادرات، وخلق مناصب للشغل.

- نجاح هذه الدول هو رهين كذلك بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد.